

من أبرز سمات النظام الدولي المعاصر، تزايد أهمية القوة الاقتصادية الدولية وازدياد التنافس الاقتصادي بين أقطاب القوة في العالم. وفي هذا السياق، تحل الجاسوسية موقعاً هاماً في تعزيز القوة الاقتصادية للدولة وتدعيم قدرتها التنافسية وذلك من خلال ما توفره للحكومات ورجال الأعمال والمؤسسات الكبرى من معلومات وبيانات عن الكيانات الاقتصادية الأخرى المنافسة وعن خططها الإنتاجية والتسويقية، وعن أداء هذه الكيانات ونقاط الضعف التي بها والثغرات التي يمكن استغلالها للتأثير في مراكز صنع القرار فيها.

بإنتهاء الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، تطورت مهام الجاسوسية. فبعد أن كانت مشغولة في الحرب الباردة بالتجسس على القدرات العسكرية للخصم، ومراقبة تحركاته العسكرية ونشاطاته في مجال التسلح النووي والتجارب على الصواريخ، والتعرف على مدى التزامه باتفاقيات الحد من الأسلحة الإستراتيجية، أصبحت في المرحلة الحالية تهتم بمحاولة الإحاطة بأسرار تتعلق بالتقنية المتطورة ذات التطبيقات التجارية وتتبع ما يجري في أسواق المال في العالم.

التجسس الاقتصادي

محمد حيان الحافظ *

والعجيب أن أجهزة الأمن الأمريكية تتحدث عن حالات يطلب فيها اللصوص فدية تبلغ نصف بليون دولار نظير رد الحواسيب لذويها^(١).

وللعلم أن جهاز الاستخبارات الألماني BND قد استغل ظروف الفوضى والاضطراب التي واكبت تفكك الاتحاد السوفيتي فسعى لاقتحام أجهزة الحاسوب السوفيتية بحثاً عن معلومات سرية. وما زال هذا الجهاز يركز على الأهداف الاقتصادية والتقنية مع التركيز بصورة خاصة على طرق وخرائط لشبكات وقواعد معلومات خاصة. يتم عبر شبكة سويت نقل جميع التحويلات المالية العالمية تقريباً، الأمر الذي يجعل منها كنزاً ثميناً للحصول على المعلومات لمن يتجسس عليها. وفي شهر مارس من عام ١٩٩١م، نجح جهاز الاستخبارات الألماني في استخدام طريقته في اختراق شبكة سوفيت ثلاث مرات، وفي كل مرة

قراءة اتجاهات الصناعة واستكشاف مجالات المنافسة فيها ومعرفة أسرار بعض الصناعات وبعض الشركات المنافسة. وعلى مستوى الدول، تهدف الجاسوسية الاقتصادية إلى تحقيق التفوق الاقتصادي على المنافسين ووقف تقدمهم العلمي والتقني.

اختراق أجهزة الحاسوب

قد يحاول الجواسيس الاقتصاديون على المعلومات التسلسل إلى أجهزة الحاسوب وسرقة ما به من معلومات. ولقد تعرض كثير من رجال الأعمال أثناء سفرهم أو أثناء إقامتهم بالفنادق لسرقة حواسيبهم. وهناك تقارير من الولايات المتحدة عن رجال أعمال يعرضون جوائز تصل إلى ٨٠,٠٠٠ دولار لمن يعيد إليهم حواسيبهم الدقيقة الشخصية المسروقة.

ويعكس تصريح كلود سيلوزان مدير وكالة المخابرات الفرنسية الخارجية السابق هذا التحول في مجال الجاسوسية فيما قاله: «جاسوسية اليوم هي بالأساس اقتصادية وعلمية وتقنية ومالية»^(٢).

يقوم الجواسيس الاقتصاديون بجمع المعلومات من المصادر العلمية التي تشمل أجهزة الراديو والتلفزيون، والكتب والمجلات والنشرات والاحصاءات الرسمية وتقارير مراقبي الحسابات للشركات والمؤسسات الاقتصادية، بل وحتى الروايات والمسرحيات والأفلام السينمائية والتلفزيونية. وفي حالة عدم كفاية المصادر العلنية، يتم السعي للحصول على المعلومات من الميدان من خلال عدة طرق كالمقابلة الشخصية والاستقصاء والملاحظة وزرع الجواسيس في المؤسسات الاقتصادية المستهدفة. وتهدف الشركات الكبرى من وراء تجميع هذه المعلومات بواسطة جواسيسها إلى

الكونغرس يتهم فيه ١٢ دولة «من بينها روسيا والصين وفرنسا» بالتجسس الصناعي على الولايات المتحدة بهدف حيازة التكنولوجيا الأمريكية. ويقدر التقرير أن هذا التجسس يكلف مالية الولايات المتحدة نحو بليون دولار شهرياً. وقد أوضح التقرير أنه يتم تسرب معلومات تجارية وصناعية حساسة لصالح جواسيس أجنبية عبر شبكة الإنترنت، وأن هذا ربما يكون نتيجة خلل

صيانة، ويقومون بنسخ بعض الاسطوانات دون أن يشعر أحد.

التجسس الاقتصادي بين الأصدقاء
لقد أصبح التجسس الاقتصادي أحد أدوات التنافس الاقتصادي الدولي في عالم اليوم. فرغم علاقات التحالف التي تربط بين اليابان والولايات المتحدة، وبين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبين إسرائيل والولايات المتحدة، إلا أن حالات

تمكن من استخدام طريقة جديدة جعلت الشبكة أيسر في اختراقها (٣).

وبذلك تمكن الألمان من مراقبة تدفق وانتقال المال عبر العالم على شبكة لا يعلم عن وجودها سوى عدد قليل جداً. ويعتقد أن سعى جهاز الاستخبارات الألماني لاقتحام قواعد معلومات حكومية وتجارية منتشرة في مختلف أنحاء العالم يعد أكبر برنامج في العالم في مجال استخدام أجهزة الحاسوب في التجسس.

ونظراً لخطورة اختلاس المعلومات من الحواسيب، حرصت بعض الدول والمؤسسات على وضع نظم لأمن المعلومات لحماية أسرارها الاقتصادية والعلمية. ففي بريطانيا عقد في عام ١٩٩٦م مؤتمر بلندن ناقش فيه الخبراء طرق حماية المعلومات وتقنيات خزنها وترميزها ومعالجتها وتأمين إرسالها. ومن هذه الطرق وضع الحاسوب داخل صفائح فولاذية تثبت على المكاتب أو الأرضيات لمنع نزعها أو نقل أجزائها، وتصميم نظم الحماية بواسطة برامج حاسوبية لا تسمح بنقل الحاسوب أو فتح عطاءه إلا بأوامر شفرات خاصة (٤).

وفي بريطانيا أيضاً، قامت مؤسسة «السيطرة على المخاطر». بتقديم نصائح إلى العملاء الذين هم على وشك القيام بأعمال تجارية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي المنحل، بالألا يستأجروا موظفاً محلياً ما لم يتم التحقق من أمانته والتوصية به من قبل القسم التجاري بسفارات العملاء، وأن عليهم ألا يتركوا أية وثائق حساسة أو اسطوانات دون حراسة، وأن عليهم أن يفترضوا أن المباني الحكومية القديمة بها أجهزة تسجيل خفية. وقد ثبت بالفعل في وقت لاحق أن جهاز الإستخبارات السوفيتي السابق KGB كان يقوم بإبنتاز رجال الأعمال أو سرقة اسرارهم دون أن يشعروا.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم حوادث سرقة المعلومات من الحواسيب تتم في المكاتب التي لا حراسة لها. ففي الغالب يدخل الجواسيس الاقتصاديون إلى الشركة في شكل عمال نظافة أو فنيي

أمني لدى الشركات والهيئات الحكومية التي تنشر معلومات على أجهزة الحاسوب المرتبطة بنظام عالمي (٦).

وفي عام ١٩٩٣م، شكى مدير وكالة الاستخبارات المركزية جيمس ويلسي من أن الدول الصديقة والحليفة لا تكتفي بممارسة التجسس الصناعي في بلاده، وإنما تقوم أيضاً برشوة الحكومات الأجنبية، لتحصل منها على العقود لشركاتها بدلاً من الشركات الأمريكية.

وتعتبر اليابان من الدول ذات الباع الطويل في مضمار التجسس الصناعي والتقني، وقد كان من ثمار هذا التجسس إنتاج الراديو الترانزستور حيث تمكن مواطن ياباني من سرقة تقنية إنتاجه من إحدى شركات إنتاج الراديو الأمريكية ثم قامت اليابان بتطويره وإنتاجه بشكل

عديدة لسرقة المعلومات والتقنيات وقعت بين هؤلاء الأصدقاء وسببت أحياناً توتراً في العلاقات الثنائية. وقد وصف رئيس الاستخبارات الفرنسية السابق هذه المفارقة بقوله: «نحن في الاقتصاد متنافسون ولسنا حلفاء، ولدى الولايات المتحدة أرقى معلومات تقنية يسعى إليها الجميع بوسائل مختلفة من بينها التجسس الاقتصادي». وهكذا، فإنه توجد حرب خفية بين أقطاب القوة في العالم تستخدم فيها الأساليب المشروعة والأساليب غير المشروعة. إنها حرب التجسس الاقتصادي والتقني. فلكل دولة جهاز ضخم من العملاء تحاول بواسطته استكشاف ما يدور داخل المعامل والمصانع في الدول الأخرى. ومؤخراً رفع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تقريراً إلى

تجاري، واستطاعت من خلال هذا المنتج الناجح أن تعيد هيكله اقتصادها وأن تتفوق على غيرها في مجالات الإلكترونيات^(٧). وللعلم أنه نظراً لحدودية أجهزة الإستخبارات اليابانية، فإن أغلب عملية التجسس الاقتصادي اليابانية تتم عن طريق المؤسسات الصناعية اليابانية الضخمة مثل ميتسوبيشي وهيتاشي وفوجيتو. وتقوم وزارة التجارة والصناعة في اليابان بجمع معلومات عن النشاطات التجارية، ويقوم عملاؤها في مختلف انحاء العالم



بإرسال نحو خمسمائة ألف رسالة إلى طوكيو حول التطورات التجارية العالمية. ورغم علاقة التحالف الإستراتيجي التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، إلا أن إسرائيل لم تتورع عن ممارسة التجسس الاقتصادي ضد الولايات المتحدة. وتوجد في إسرائيل وحدة خاصة سرية تدعى مكتب العلاقات العلمية «ليكام» خصصت لهذه المهمة. وقد تمكنت هذه الوحدة من اختراق المؤسسات العلمية والتعليمية الأمريكية تحت ستار الدراسة والتدريب، واسترقت العديد من التقنيات الأمريكية، مما اضطر مكتب التحقيقات الفيدرالية والاستخبارات العسكرية الأمريكية إلى تطوير برنامج ما يسمى «سكوب» لمنع إسرائيل من

تجنيد الأمريكيين لسرقة التكنولوجيا العسكرية المتطورة. وتضمن البرنامج استخدام اسطوانات تسجيل وأجهزة إلكترونية لمراقبة السفارة الإسرائيلية في الولايات المتحدة. بيد أن هذا البرنامج جمد في أوائل السبعينات عندما تقرر أن العمل به ينطوي على إنتهاك للحقوق الدستورية للأمريكين^(٨).

وحتى الآن لا زالت إسرائيل تمارس التجسس الاقتصادي على الولايات المتحدة. وهو ما أضحي مئارا احتجاج متكرر من قبل الكونغرس ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. يقول الباحث ياشير شفائيتسير - وهو أمريكي من أصل يهودي - في مؤلفه «جواسيس أصدقاء»: إن إسرائيل شكلت داخل الولايات المتحدة منظومة متطورة ومتشعبة للتجسس وسرقة الأسرار العلمية، وقد حققت بذلك نجاحاً يفوق ما حققته أجهزة استخبارات كل من الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية^(٩).

مقاومة التجسس الاقتصادي

نظراً لما يمثل التجسس الاقتصادي من تهديد خطير للأمن الوطني، فإن الدول والشركات تحرص على توفير الحماية لأسرارها وبياناتها، وتعمل على إحباط نشاطات التجسس التي يقوم عليها بها الآخرون، والكشف عن أساليبهم في اختراق نظم الأمن لدى الدولة والشركة المستهدفة. وفي العادة، تبدأ مهمة مكافحة الجاسوسية الاقتصادية بتحديد أهداف الدول والشركات والكشف عن مخططاتها التجسسية. وهذا يستلزم تغلغل أجهزة الأمن في المجتمع والشركات والمؤسسات وتفاعلها مع أفراد المجتمع في المواقع الحساسة بقصد استكشاف أية شبكات أجنبية تقوم بالتجسس^(١٠). ويتعين في هذا الشأن على كل دولة أن تحمي أسرارها ومعلوماتها بالتشريعات الرادعة. وإذا كان القانون الدولي قد استقر على حماية الإيداع وحقوق الملكية الفكرية وتجريم

السراقات العلمية^(١١) فمن المنطقي للدول أن تسن القوانين المحلية التي تعاقب من يقومون بهذه السراقات، كما يتعين في هذا الشأن تفعيل دور منظمة التجارة العالمية التي يدخل في اختصاصها حماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الفنية. وبالإضافة إلى الحماية القانونية، يتعين تطوير طرائق وتقنيات لحماية المعلومات المبرجة في الحواسيب من أن تختلس. ومن ذلك مثلاً وضع نظام للترميز والتشفير، تغطية القاعة التي توجد فيها أجهزة الحاسوب بقفص حديدي سميك يمنع مرور أمواج الراديو من الداخل إلى الخارج والعكس، مما يكفل الحماية لهذه الأجهزة من التنصت الإلكتروني ومن التشويش الراديو كهربائي المكون من إرسالات الراديو الخارجية التي يمكن أن تفسد عمل الحواسيب^(١٢).

المراجع

١ - 1993 Time, 5 July

٢ - The Imdepndant, No 2871, First 1996 January

٣ - Afdal Khan, Technical Espionage, 1995 The Message, April

٤ - صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٦٣٦٨، ٥ يونيو ١٩٩٦م.

٥ - The Independent مصدر سبق ذكره.

٦ - The Middle East, No 259, September 1996

٧ - أديب ابي ضاهر، الاستخبارات الأمريكية من التأسيس إلى العهد الجديد، دار الشواف للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٨ - بولي قنذلي (تأليف) محمود يوسف زايد (ترجمة)، الخداع، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٩ - مطرا (المجلة الشهرية الإسرائيلية للاستخبارات والتسلح والجيش والأمن)، العدد ٢٧ لسنة ١٩٩٢م.

١٠ - د. محسن أحمد الخضيري، الجاسوسية ورجال الأعمال، دار العقاد للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

١١ - راجع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المؤلفين والتي أبرمت في جنيف تحت رعاية هيئة اليونسكو عام ١٩٥٢م.

١٢ - مجلة القافلة، العدد الأول، المجلد الثالث والأربعون، يونيو/يوليو ١٩٩٤م. ■

* مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية